

اسعار المواد الغذائية

الصادرة	الوحدة القياسية	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة ٣٠ بيضة	٣٥٠٠
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	١٦٥٠
لحم البقر	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الغنم	١ كغم	٦٥٠٠
لحم الدجاج المستورد	١ كغم	٥٠٠٠
لحم الدجاج المحلي	١ كغم	٣٠٠٠
معجون طماطة ايراني	علبة ١ كغم	١٥٠٠

اسعار العملات
أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨



الإدارة المتكاملة للمياه مدخل أساس للتنمية المستدامة في العراق

د. ثامر العاني



لماذا يتهرب الوزراء
من مواجهة الصحافة؟

درجت الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة في بلدان العالم المتحضرة والمتخلفة على السواء على التعاطي مع الصحف ووسائل الإعلام كافة لتعرض منجزاتها وفعاليتها المتنوعة، انطلاقاً من حرصها الدائب على تقديم تلك الإنجازات لعموم الناس استناداً إلى مهماتها المفترضة لخدمة مواطنيها، لأنها تفترض افتقارها لهذه الخدمات يلغي مبرر وجودها، بل حتى تقاضي منتسبيها وأفرادها، وحتى وزرائها مرتباتهم.

هذا ما يجري في كل أرجاء عالمنا الواسع على امتداد الحضارة وفي كل مراحل الزمن السالف والحاضر والمنتظر.

أما ما يجري عندنا وخلال سنتي الأحداث الجسام التي شهدتها العراق فإنه ما يثير العجب!

وزراء وساسة ومبرزون تولوا مسؤوليات عدة وقد ملأوا الدنيا تصريحات وضحجاً بما كان يقترفه المسؤولون في ظل النظام السابق من رشاً واختلاسات وأداء فاسد، ولكن ما أن تولوا مسؤولياتهم حتى أغلقوا على أنفسهم أبواب وزاراتهم ومؤسستهم وراحوا يتطيرون من مواجهة الصحافة، بل يتجاهلون ننداهاً وتأييها لممارسات خطيرة شتى ضمنه تشكيلات مواقعهم حتى تضطرك إلى أن تظن في ممارساتهم هذه وغيرها شتى.

حسام الساموك

وحيث نستعرض الوزارات المعنية بالشأن الاقتصادي ذلك الهاجس المملوء بالوَجع والمعاناة والهجوم الثقيلة على المواطن العراقي في كل مواقع أدائه، نجابه دون أي استثناء بصد معن دون حتى إعطاء مبرر -على سبيل الجمالة -إلى السياسات التي تتعارض مع أي منطق أو إنصاف لمشاكل القطاع الأوسع من محدودتي الدخل أو متواضعي الموارد أو المحرومين منها إطلاقاً.

فوزير التجارة لا يكتفي بتحاشي اللقاء مع الصحافة، إنما لا يسمح لأي من مدراءه العاملين بالتعاطي معها (إقطاعية) ووزير الكهرباء وضع ترسانات تجنبه اللقاء بالصحافة حتى ولو بالمصادفة (مقاطعة).

وزير المالية لا يجذب اللقاء بالصحفي وجهاً لوجه بأي ثمن، وقد تنازل أخيراً ووافق على إجراء مقابلة -بالمراسلة -بتهيئة أسئلة جاهزة، وتمت الإجابة عنها تحرييراً، وقد لا تنصه الأسئلة ولا حتى الأجوبة (خوفاً من الحسد).

وزير النفط لا يتحدث إلا بجريدته التي يمتلكها، وحديثه لا يتعلق البتة بشؤون النفط وشجون مشتقاته التي قلبت موازين السوق في إجراءات تصعيد أسعارها خلال أقل من شهرين قابليين، لكنه يتحدث عن مشروعاته الانتخابية حسب.

وهكذا تتواصل أنماط مقاطعة (مهنة المتاعب) عسى أن لا تضطر روادها وقراءها عناصرها التنفيذية من منطلق من أن إجحام السادة الوزراء عن مواجهة الصحافة مردد فضل سياساتهم واقترافهم لكل ما ينفع الناس، إن لم يكن توفّرهم على ما يزيد المتاعب والمعاناة والهجوم لذلك يظل (سكوتهم) أكثر فائدة.

ولعل ما تتطرق إليه أن تسائل الجمعية الوطنية بصفحتها ممثلة للقطاعات التي انتخبته، رهط وزرائنا القابعين وراء مكاتبهم عن سبب منعنا -علنياً- من مواجهة يجعلهم يتهربون -سقطاً- من مواجهة الرأي العام المتمثل بالصحافة.

تستدعي إعادة النظر والاهتمام الجدي في إطار إدارة متكاملة للموارد المائية من منظور شامل وليس من منظور قطاعي ضيق، بحيث تتم عملية تنمية وإدارة المياه والأراضي مع غيرها من الموارد الطبيعية ذات العلاقة بشكل منسق من أجل تعظيم الرفاهية.

والتكامل هنا على صعيد تكامل المنظومة الطبيعية وتكامل المنظومة البشرية؛ فعلى صعيد المنظومة الطبيعية هناك التكامل بين الأراضي والمياه وبين المياه العذبة والسطحية والجوفية كما ونوعاً وبين إدارة المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية وبين المياه والمياه العادمة بحيث يكون الحوض المائي هو الوحدة الجغرافية التي يتم التخطيط والإدارة على أساسها.

كما تشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أن يتم دعم خطط الاستغلال الرشيد للمياه وتطوير مصادرها السطحية والجوفية وتقليص هدرها من خلال تبني مختلف السياسات والتدابير من مثل إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة للري وتصنيف المياه حسب نوعيتها وتخصيص كل نوعية للاستخدام المناسب ووضع الآليات الكفيلة لتحسين إنفاذ القوانين وتعزيز لا مركزية المؤسسات وإعطاء دور مهم للمنظمات غير الحكومية.

وللإدارة المتكاملة عناصرها التنفيذية من أهمها: استعادة التكلفة -بناء القدرات -تعزيز اللامركزية -إشراك أصحاب المصلحة في القرار -تهيئة الظروف لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في الاستثمار في القطاع.

عن دوره في التأثير على الصحة العامة في إطار ضعف الوعي المائي والبيئي والصحي وقصور أجهزة الإعلام بخطورة التلوث وما تسببه من آثار وأمراض وأضرار صحية ودورها السلبي في مواجهة التلوث.

هـ- معوقات تشريعية وإدارية: حيث قدم تكاملها وعدم وجود آليات مناسبة خاصة بالنسبة لموضوع التلوث وحماية الموارد المائية وتنميتها. فهناك تعدد في دوائر المياه وتداخل في الاختصاصات بين وزارات مختلفة، وضعف في مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المياه العراقية بأسلوب علمي ومتكامل يأخذ في الاعتبار حاجة العراق من المياه ووضع السياسات لتجاوز التحديات التي يواجهها وبخاصة في الأمد الطويل. كما لم يعد خافياً على أحد مشروعات تركيا المائية، فهناك قضايا لا تزال معلقة بسبب عدم تطبيق الجانب التركي للمبادئ الأساسية في اقتسام المياه المشتركة واتفاقيات القواعد الدولية سيما بعد قيام تركيا بإنشاء عدد كبير من السدود وشبكات الري على نهري دجلة والفرات دون مراعاة حقوق العراق التاريخية والحضارية نظراً لتأثيرها على حصص إمدادات المياه فضلاً عن تلوث نوعية المياه بعد استكمال تركيا بناء شبكات الصرف.

فنهراً دجلة والفرات يكتسبان معظم دقتهما من البنابيع والجداول في تركيا، فالفرات يحصل على نحو ٨٨٪ من حجمه الإجمالي من تركيا في حين يحصل نهر دجلة على نحو ٥٠٪ ومنذ مدة ليست بالقصيرة والسياسات المائية لتركيا في حوض دجلة -الفرات ماضية قديماً في أنشاء السدود ومشاريع الري في جنوب شرق تركيا وتوسع المسافة الخاضعة للري على طول الفرات عشرة أضعاف ما كانت عليه مما يسبب نقصاً مستمراً في جريان النهرين وتهديداً خطراً للأمن المائي والغذائي في العراق.

إن المشاكل القائمة بسبب الظروف المناخية والهيدرولوجية ووقوع العراق ضمن المناطق الجافة إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات التبخر والتفاوتات الكبيرة في الأمطار السنوية. ٢- معوقات اجتماعية: إذ يعد النمو السكاني المطرد عاملاً مهماً في زيادة الطلب على المياه من جميع القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة لاستخدامات المنزلية في إطار عدم الرشادة والعقلانية والأخذ بالمضامين الاقتصادية لاستهلاك المياه.

٣- معوقات اقتصادية: حيث الاقتدار إلى سياسة تسعير سليمة للمياه تعتمد على المعايير الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في ظل عدم تقبل الخصومة فكرة المعرفة أو التسعيرة غير المدعومة من قبل الدولة مع اتساع دائرة الفقر والبطالة.

٤- معوقات بيئية: يمكن في تدرج نوعية المياه الملوثة، فتلوث المياه بشكل عائقاً فليس فقط بالنسبة للمياه السطحية وإنما أيضاً بالنسبة للمياه الجوفية، فالاستخدام العشوائي للأسمدة الكيماوية والمخلفات الصناعية خاصة من قبل الجانب التركي أصبح من أخطر مصادر تلوث المياه، وما في ذلك من عوامل نقص الأمن المتاحية للاستخدام البشري فضلاً

بالطلب على المياه الحياتية ما لم يتم تبني برنامج لإدارة المتكاملة لتنظيم وتقنين الاستهلاك الفسودي والأخسذ بالمضمنات الاقتصادية لإدارة استخدام المياه العراقية.

فقد جعل الله سبحانه وتعالى من الماء كل شيء حي وهو يوجد بمقادير محدودة في ظل استخدامات الطلب المتزايد وسوء إدارته أو استهلاكه، فالحاجة تتزايد ليس لاستخدام المياه للشرب لحسب بل لأجل الحصول على الغذاء وللإستخدامات الصناعية الأخرى.

والعراق بالرغم من وفرة مياهه إلا أنه يعاني من تحديات ومعوقات مائية صعبة مطلوب مواجهتها تتمثل أساساً:

١- معوقات طبيعية: حيث الندرة الطبيعية للمياه وشحتها تمثل عائقاً رئيساً

أو أكثر ولأن الدول المتشاطئة نادراً ما وافقت على الإجراءات الخاصة باقتسام الإمداد المتاح، إذ ستصبح الخلافات على الوصول إلى الموارد المائية المتنازع عليها ساخنة جداً في بلدان عديدة من دول العالم وسيكون هذا الخطر شديداً ويشكل خاص في المناطق التي ينخفض فيها هطول الأمطار مثل "العراق" والمعتمدة بصورة رئيسة على مصدر واحد

مع مطلع القرن الحادي والعشرين فإن الصراع على إمدادات المياه الحيوية هو خطر قائم على الدوام في جميع مناطق العالم، حيث يتجاوز الطلب على المياه بشكل كبير العرض القائم، ولكون كثير من المصادر الرئيسية للمياه العربية ومنها العراق بالنسبة لنهري دجلة والفرات يشترك بها بلدان

اسم شركة	سعر الإيجار السنوي	مبلغ الإيجار السنوي	مبلغ الإيجار السنوي
مصرف الخليج	3.800	27.160	27.160
مصرف الخليج	25.000	19.200	19.200
مصرف الخليج	4.100	4.100	4.100
مصرف الخليج	400	3.500	3.500
مصرف الخليج	2.250	5.200	5.200
مصرف الخليج	800	8.200	8.200
مصرف الخليج	2.600	9.200	9.200
مصرف الخليج	3.000	15.000	15.000
مصرف الخليج	5.100	7.100	7.100
مصرف الخليج	4.000	4.000	4.000
مصرف الخليج	2.500	2.500	2.500
مصرف الخليج	4.900	4.900	4.900
مصرف الخليج	2.900	2.900	2.900
مصرف الخليج	3.400	4.750	4.750
مصرف الخليج	7.000	7.000	7.000
مصرف الخليج	4.750	4.750	4.750
مصرف الخليج	1.000	1.000	1.000
مصرف الخليج	75.000	75.000	75.000
مصرف الخليج	25.000	25.000	25.000
مصرف الخليج	3.000	3.000	3.000
مصرف الخليج	4.000	4.000	4.000
مصرف الخليج	4.350	4.350	4.350
مصرف الخليج	5.150	5.150	5.150
مصرف الخليج	8.100	8.100	8.100
مصرف الخليج	2.750	2.750	2.750
مصرف الخليج	45.000	45.000	45.000
مصرف الخليج	4.500	4.500	4.500
مصرف الخليج	10.000	10.000	10.000
مصرف الخليج	5.000	5.000	5.000
مصرف الخليج	2.750	2.750	2.750
مصرف الخليج	120.000	120.000	120.000
مصرف الخليج	1.000	1.000	1.000
مصرف الخليج	2.100	2.100	2.100
مصرف الخليج	3.000	3.000	3.000
مصرف الخليج	2.000	2.000	2.000
مصرف الخليج	2.000	2.000	2.000
مصرف الخليج	8.000	8.000	8.000
مصرف الخليج	5.000	5.000	5.000
مصرف الخليج	35.000	35.000	35.000
مصرف الخليج	1.500	1.500	1.500
مصرف الخليج	7.000	7.000	7.000
مصرف الخليج	0.900	0.900	0.900
مصرف الخليج	1.850	1.850	1.850
مصرف الخليج	3.000	3.000	3.000
مصرف الخليج	1.400	1.400	1.400
مصرف الخليج	5.000	5.000	5.000
مصرف الخليج	5.000	5.000	5.000

انخفاض كبير في أسعار العقارات

بغداد / يجيها الشوم
شهرياً.

أحمد السامرائي صاحب مكتب علي المتخصص ببيع وشراء الأراضي قال إن الأراضي السكنية في أطراف المدينة وتحديدًا على طريق بغداد اليوسفية قد انخفضت إلى نسبة ٥٠٪ عما كانت عليه قبل أكثر من أربعة أشهر إذ وصلت أسعارها سابقاً إلى أكثر من ٢٥ مليوناً وتباع الآن بأقل من عشرة ملايين دينار مبيناً أن هذه الأسعار المتدنية تزامن معها توقف حركة البيع والشراء لعدة أسباب عمليات الاغتياال والسلب وكثرة التجاوزات على الأراضي السكنية من قبل ما يعرف بالحواسم، وهذا أمر مهم أدى إلى عزوف المواطن عن شراء الأراضي السكنية تجنباً لأيّة مشكلات محتملة.

أما الآن فقد تدنى إلى ١٦-٢٠ مليوناً أما معدلات الإيجار فهي الأخرى سجلت هبوطاً بعد أن

انخفضت أسعار العقارات والأراضي السكنية في بغداد وضواحيها إلى نسبة تتراوح بين ٢٥-٣٥٪ عما كانت عليه قبل ستة أشهر. وقد سجلت هذه الأسعار في المناطق التي تعتبر من الأحياء التي تتوفر فيها الخدمات أما المحلات السكنية في الأطراف من المدينة فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ٥٠٪.

الحادث الاقتصادي أجرت لقاءات مع عدد من أصحاب الشركات والمكاتب المتخصصة ببيع وشراء وبناء الدور السكنية، فقال عباس الجبوري صاحب شركة الإعمار إن حركة البيع والشراء شبه متوقفة جراء عدة أسباب أهمها عدم توازن حركة السوق مع واقع الأسعار والتي تطورت إلى أرقام خيالية فسعر الدار مثلاً في السيدية وصل إلى ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون وربما أكثر

في مناطق مثل حي الفهد والحياتية التي تتوفر فيها الخدمات أما المحلات السكنية في الأطراف من المدينة فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ٥٠٪.

